إطار الحوكمة الضريبية واقع تطبيق الحوكمة الضريبية في سورية

إعداد طالبة الماجستير: جمانة فواز منصور

إشراف الأستاذ المساعد الدكتور: محمد صالح الدالي

جامعة حمص– كلية الحقوق

قسم القانون العام

الملخص

تعتبر الحوكمة الضريبية ركيزة أساسية لبناء اقتصاد مستدام وعادل، فهي تمثل مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضمن إدارة النظام الضريبي بشكل شفاف وعادل وفعال. في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها سورية، سيكون للحوكمة الضريبية أهمية بالغة، حيث تساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وجمع الإيرادات اللازمة لتمويل الخدمات العامة، وتحفيز النمو

الاقتصـــادي، إلا أنهـــا تواجـــه مجموعـــة مـــن التحـــديات التـــي تعيـــق عمليـــة تطبيقها على الشكل الأمثل.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الضـــريبية، تحديات تطبيق الحوكمة الضـــريبية، النظام الضريبي السوري

Tax governance framework

The stat of tax governance implementation in Syria

Prepared by graduate student: Joumana Fawaz Mansour

Supervised by Prof. Dr. Mouhamad Saleh Aldali

Homs University- Faculty of Law

Public law division

Abstract

Effective tax governance Is pivotal for establishing a resilient and just economy. It encompasses a framework of principles, rules, and practices that guarantee the transparent, equitable, and efficient administration of the tax system. Given Syria's current economic and political landscape, robust tax governance is imperative. It can bolster public trust, mobilize essential revenue for public services, and catalyze economic growth. Nonetheless, various obstacles impede its full realization.

Keywords: Tax governance, Challenges of implementing tax governance, Syrian tax systm

أولاً: المقدمة:

شـهدت سـوريا في السـنوات الأخيرة أزمة إنسـانية واقتصـادية عميقة أدت إلى تدهور كبير في البنية التحتية للدولة والمؤسـسـات الحكومية، بما في ذلك النظام الضـريبي. وفي

ظل هذه الظروف الصعبة، أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية أمراً بالغ الأهمية لاستعادة الاستقرار المالي وتوفير الإيرادات اللازمة لإعادة إعمار البلاد. يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع تطبيق الحوكمة الضريبية في سوريا، وتحديد التحديات التي تواجهها، واقتراح الحلول الممكنة لتعزيزها.

ثانياً: إشكالية البحث:

تبرز إشكالية البحث في الأسئلة التالية:

١. ما هو مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في المؤسسات السورية؟
٢. هل كان للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية المتغيرة في سورية انعكاسات على تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية؟

ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على:

١. واقع النظام الضريبي في سورية.
٢. التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الضريبية في سورية،
٣. دور التكنولوجيا في تحسين تطبيق الحوكمة الضريبية.

فالحوكمة الضريبية هي بوصلة توجه الاقتصاد السوري نحو بر الأمان، فهي ليست مجرد أرقام وإحصائيات، بل هي أداة لبناء مستقبل أفضل لسورية.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى:

١. تحديد مفهوم الحوكمة الضريبية ومبادئها الأساسية.

٢. تحليل واقع النظام الضريبي السوري.

٣. تحديد العوامل التي تعيق تطبيق الحوكمة الضريبية في سورية.

٤. اقتراح مجموعة من الحلول والتوصيات لتعزيز تطبيق الحوكمة الضريبية في سورية.

خامساً: منهجية الدراسة:

١. المنهج **الوصفي التحليلي** بشكل رئيسي حيث يتم من خلاله وصف الظاهرة وتحليل جوانبها المختلفة.

٢. المنهج **الاستقرائي** في جمع البيانات وتحليلها من خلال المراجع القانونية والاقتصادية ذات الصلة.

سادساً: خطة البحث

المطلب الأول: ماهية الحوكمة الضريبية

الفرع الاول: مفهوم الحوكمة الضريبية ومبادئها

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة الضريبية ومرتكزاتها

المطلب الثاني: واقع تطبيق الحوكمة الضريبية في سورية

الفرع الأول: واقع النظام الضريبي في سورية

الفرع الثاني: معوقات الحوكمة الضـريبية في سـورية ودور التكنولوجيا في تحسـين تطبيقها

المطلب الأول: ماهية الحوكمة الضريبية

تعتبر الحوكمة الضريبية من أهم ركائز بناء اقتصاد مستدام وعادل. فهي تشمل مجموعة القواعد والأنظمة والإجراءات التي تضـمن إدارة النظام الضـريبي بشـكل شـفاف وفعال وعادل. تسـاهم الحوكمة الضـريبية في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وجمع الإيرادات اللازمة لتمويل الخدمات العامة، وتحفيز النمو الاقتصـادي. يهدف هذا المطلب إلى اسـتكشـاف مفهوم الحوكمة الضـريبية بشـكل أعمق، وتسـليط الضـوء على أهميتها وأبعادها المختلفة.

الفرع الاول: مفهوم الحوكمة الضريبية ومبادئها

أولاً: نشأة الحوكمة الضريبية:

نشأت الحوكمة الضريبية كرد فعل على سلسلة من الفضائح المالية العالمية التي كشفت عن ضعف الرقابة والشفافية في الإدارة المالية للشركات والمؤسسات. فانهيار عمالقة مثل إنرون وورلد كوم، نتيجة للتلاعب بالبيانات المالية وسوء الإدارة، أبرز الحاجة الملحة إلى نظام حوكمة قوي يضمن الشفافية والمساءلة في جميع المستويات، بما في ذلك الإدارة الضريبية. وتهدف الحوكمة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها تعزيز العدالة الضريبية، مكافحة التهرب والتهرب الضريبي، وزيادة الثقة بين دافعي الضرائب والحكومة، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من القوانين واللوائح، وبناء هياكل مؤسسية قوية، وتعزيز السلوك الأخلاقي للموظفين والمسؤولين في الإدارة الضريبية.

بدأ مفهوم الحوكمة المؤسسية في الانتشار بشكل واسع مع مطلع التسعينات، مدفوعاً بالرغبة في إيجاد حلول لمجموعة من التحديات التي واجهتها المؤسسات، مثل الفضائح المالية والفساد وسوء الإدارة. ومع تزايد الوعي بأهمية الشفافية والمساءلة، أصبح هذا المصطلح جزءًا لا يتجزأ من لغة الخبراء والباحثين، ولاسيما في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، الذين سعوا إلى تطوير نماذج جديدة لإدارة المؤسسات تضمن تحقيق أهدافها بشكل فعال وكفؤ.[١]

[١] فاطمة الزهراء طاهري، سيساوي سهام، "دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة السوق المالية"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني، جامعة محمد. خيضر، بسكرة، ٢٠١٢ ص ٥

ففي عام ١٩٧٦، ألقى الباحثان جينسن وميكلينغ الضوء على تحدي أساسي يواجه الشركات الحديثة، ألا وهو الفصل بين ملكية الشركات وإدارتها. هذا الفصل غالبًا ما يؤدي إلى تضارب في المصالح بين المساهمين والإدارة، مما يهدد تحقيق الأهداف طويلة الأجل للشركة. استجابةً لهذه المشكلة، بدأ الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في الازدياد، حيث يُنظر إليها كآلية فعالة للحد من هذه التضاربات وتعزيز الشفافية والمساءلة. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة بشكل فعال تحقق أداءً مالياً أفضل وتتمتع بثقة أكبر من المستثمرين. نتيجة لذلك، شهدنا في العديد من الدول إصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات.[٢]

في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة والعولمة، برزت الحاجة إلى إطار عمل جديد لإدارة الشؤون الضريبية. فالأزمات المالية العالمية والفضائح المتعلقة بالتهرب الضريبي، فضلاً عن نظرية الوكالة التي تشير إلى وجود تضارب في المصالح بين المساهمين والإدارة، كلها عوامل ساهمت في ظهور مفهوم الحوكمة الضريبية. ويهدف هذا المفهوم إلى وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضمن إدارة عادلة وشفافة للموارد الضريبية، وتعزيز الثقة بين دافعي الضرائب والحكومات

[٢] كنزة براهمة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر ٢٠١٤، ص ٣

ثانياً مفهوم الحوكمة الضريبية:

يمكن تعريف الحوكمة الضريبية على أنها : "الجانب المؤسسي للسياسة الجبائية حيث أنها تتألف من مجموعة من القواعد والإجراءات، التي تحدد كيفية إعداد الميزانيات العامة وتنفيذها ورصدها".[٣]

وقد عرفت أيضاً بأنها : " منظومة من الإجراءات والأسس والقواعد المكتوبة التي تضمن حسن سير العمل الضريبي دون عوائق للعاملين وكافة المتعاملين مع الإدارة الضريبية ، وتحديد مسؤوليات وواجبات كل منهم، ضمان حقوق الجميع بعدالة والوصول إلى تحقيق أهداف التشريع الضريبي الاقتصادية[٤]."

[3] Alessandro Giosioll- The Dimensions of Fixal Governance as The cornerstone of public Finance Sustqinability: A General Framework, J. Of public Budgeting, Accounting & Financial Management, 26(1), 94-139. (SPRING 2014 p100).

[٤] مهند محمد موسى العبيني، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والأربعون، ٢٠١٥، ص١٣٦.

وعرفها آخرون على أنها : "مجموعة المبادئ و الأســـس و القواعد التنفيذية و الإجراءات التنظيمية التي تكفل ضــبط الأداء بالمنظومة الضــريبية ككل من خلال تحديد قاطع لدور الأطراف ذي العلاقة المستقلة أو التأثيرية بينهما والتي ينبغي لكل طرف أداؤها طواعية مع فرض العقوبات في حالة الإخلال بها". [٥]

وتعرف الحوكمة الضـريبية وفقاً للشـؤون الاقتصـادية و المالية التابعة للمفوضـية الأوروبية بأنها : "تلك القواعد و الأنظمة و الإجراءات ،التي تؤثر على كيفية ســياســية الميزانية و التخطيط و الموافقة عليها و تنفيذها و مراقبتها ".[٦]

بالاعتماد على ما ســبق يمكننا تعريف الحوكمة الضــريبية على أنها: مجموعة القواعد والإجراءات والآليات التي تضمن إدارة نظام ضريبي عادل وشفاف وفعال، يهدف إلى تعزيز الثقة بين دافعي الضـــرائب والحكومة. وهي تشـــمل جميع جوانب النظام الضـريبي، بدءاً من صـياغة القوانين الضـريبية وحتى تنفيذها ومراقبتها. وتتميز الحوكمة الضـريبية بالشـفافية في نشـر المعلومات الضـريبية، والمسـاءلة عن أي مخالفات، والعدالة في تطبيق الضرائب، والكفاءة في إدارة النظام، والمشاركة الفاعلة لجميع الأطراف المعنية.

[٥] أسامة عبد الخالق، العلاقة التأثيرية المتبادلة والمتكاملة بين كل من الحوكمة الضريبية وحوكمة الشركات وأثرها على تصحيح مسار منظومة العمل المحاسبية والضريبية، بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبي الثاني عشر للجمعية المصرية العامة والضرائب، القاهرة،٢٠٠٧، ص ٣٥.

[٦] فايزة بوخلوف، أثر الحوكمة الجبائية على سياسية الإنفاق الجبائي في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،٢٠١٧، ص ١٧.

ثالثاً: مبادئ الحوكمة الضريبية:

تتبنى الحوكمة الضـريبية مجموعة من المبادئ المسـتوحاة من الحوكمة العامة، ومن أبرز هذه المبادئ:

1.الشفافية:

تعتبر الشـفافية ركيزة أسـاسـية من ركائز الحوكمة الضـريبية. فهي تعني توفير معلومات واضـحة ودقيقة وشـاملة حول القوانين والأنظمة والإجراءات الضـريبية للمكلفين. تسـاهم هذه الشـفافية في تعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الضـريبية، وتقلل من فرص التهرب الضـريبي. لتحقيق هذه الشـفافية، يجب على الإدارة الضـريبية تجميع وتوحيد التعليمات التنفيذية ونشرها بشكل دوري، وتوفير قنوات تواصل فعالة مع المكلفين.[٧]

2.المساءلة المتكافئة:

تؤدي أنظمة المساءلة التي ترتبط بالمسؤوليات والصـلاحيات الممنوحة للموظفين إلى تعزيز الثقة في نزاهة الإدارة التنفيذية، وتحسين الأداء، والحد من الفساد.

يجب أن تشـمل هذه الأنظمة آليات للرقابة الداخلية والخارجية، وإمكانية رفع الشـكاوى من قبل المكلفين[٨].

[٧] فايوة بوخلوف، أثر الحوكمة الجبائية على سياسية الإنفاق الجبائي في الجزائر، المرجع السابق، ص ٢٥.
[٨] فايوة بوخلوف، أثر الحوكمة الجبائية على سياسية الإنفاق الجبائي في الجزائر، المرجع السابق، ص ٢٥.

٣.وجود إطار فعال للحوكمة الضريبية:

يجب أن يساهم إطار الحوكمة الضريبية في تعزيز الشفافية والكفاءة في الأسواق المالية، والالتزام بالقانون، وتوزيع المسؤوليات بوضوح بين الجهات المعنية. كما يجب أن يمنح السلطات الإشرافية والتنظيمية الموارد والسلطات اللازمة لأداء مهامها بكفاءة وموضوعية.[٩]

4.المشاركة الجماعية:

تشجع المشاركة الجماعية على اتخاذ قرارات أكثر شمولية وفعالية. يجب أن تشمل هذه المشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الموظفون والممولون. يمكن تحقيق ذلك من خلال تأسيس لجان استشارية تضم ممثلين عن مختلف الأطراف.[١٠]

5.دور مجلس الإدارة:

[٩] مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني، جامعة محمد خيضر، بسكرة،٢٠١٢، ص ٤.

[١٠] يونس جعادي، تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الرياضية، مذكرة ماستر في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،٢٠١٧، ص٢٥.

يعد مجلس الإدارة المسؤول الأول عن توجيه المؤسسة وتحديد استراتيجياتها. يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة لضمان تحقيق أهداف المؤسسة، وأن يكون خاضعًا للمساءلة عن أدائه.[١١]

6.دور أصحاب المصالح:

يجب احترام حقوق أصحاب المصالح، وتوفير آليات لمشاركتهم في صنع القرار. تساهم مشاركة أصحاب المصالح في تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، وتعزيز استدامة المؤسسة.[١٢]

يرى الباحث أن مبادئ الحوكمة الضريبية المذكورة أعلاه ضرورية لبناء نظام ضريبي عادل وشفاف وفعال، وإن تطبيق هذه المبادئ يساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وجذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: دوافع تبني مبادئ الحوكمة الضريبية:

تتعدد الدوافع التي تدفع نحو تبني مبادئ الحوكمة الضـريبية، ويمكن تلخيصـها في النقاط التالية:

[١١] يونس جعادي، تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الرياضية، المرجع السابق، ص٢٤

[١٢] محمد البشير، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،٢٠١٧، ص٣٠

1. عدم فاعلية وحاكمية المؤسسات:

تدفع الحاجة إلى معالجة أوجه القصور المؤسسية، مثل الفساد والبيروقراطية، وتعزيز الكفاءة والشفافية في الإدارة الضريبية، إلى تبني مبادئ الحوكمة الضريبية. فغياب الحوكمة يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام الضريبي، ويحد من قدرة الحكومات على تحقيق أهدافها التنموية.[١٣]

2. انخفاض الجهد الضريبي:

تهدف الحوكمة الضريبية إلى تحسين أداء النظام الضريبي من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات الرئيسية، مثل الوضوح والعدالة والبساطة. فمن خلال تطبيق هذه المبادئ، يمكن للدول تعبئة موارد ضريبية أكبر، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز النمو الاقتصادي.

3. تزايد العبء الضريبي:

يؤدي تزايد العبء الضريبي إلى اختلال التوازن في توزيع الأعباء بين الأفراد والشركات، مما يزيد من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ففي حين تسعى الدول

[١٣] يوسف حسن عثمان جعفر، دور الحوكمة الضريبية في زيادة جودة التقارير المالية لضمان زيادة مستوى الالتزام الضريبي للممولين، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠١٧، ص٩

المتقدمة إلى تنويع مصـــادر الإيرادات الضـــريبية، فإن الدول النامية مازالت تعاني من اعتمادها الكبير على الضرائب المباشرة. هذا الخلل يؤدي إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية ويحد من قدرة الحكومات على تحقيق أهدافها التنموية[١٤].

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة الضريبية ومرتكزاتها

أولاً: أهداف الحوكمة الضريبية:

تهدف الحوكمة الضـــريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. تحسين جودة الخدمات الضريبية:

من خلال تطوير الأنظمة والعمليات الضـريبية بشـكل مسـتمر لتلبية احتياجات المكلفين بكفاءة وفعالية.[١٥]

٢. تعزيز الوعي الضريبي:

[١٤] بوعلام ولهي، نحو مساهمة علمية لتفعيل الحوكمة الضريبية لضبط الأداء المالي والمحاسبي للشركات، حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية "تجربة الأسواق الناشئة"، ورقة مقدمة ضمن فعليات المؤتمر الثالث للعلوم المالية. والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن،٢٠١٣، ص٦

[١٥] مهند محمد موسى العبيني، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، المرجع السابق، ص١٣٧.

من خلال توعية المكلفين بحقوقهم وواجباتهم الضريبية، وتشجيعهم على الالتزام الطوعي بالقوانين الضريبية.[١٦] فإقناع المكلفين بأن أداء الضريبة واجب وطني فهي تعود بالفائدة عليه على وطنه و عدم أدائها يضع يحمل غيره عبء دفعا يعتبر هدفاً هاماً يزيد من إيرادات الخزينة العامة.

٣. مكافحة الفساد والتهرب الضريبي:

من خلال تطبيق إجراءات صارمة لمكافحة الفساد والتهرب الضريبي، وتشديد العقوبات على المخالفين.[١٧]و منح الإدارة الضريبية حق الاطلاع على الأوراق و الوثائق الخاصة بالممول والتي تفيد في الكشف عن حقيقة المركز المالي للممول.[١٨]

٤. تفعيل الرقابة والشفافية:

من خلال إنشاء أنظمة رقابية فعالة، وتعزيز الشفافية في الإجراءات الضريبية.[١٩]فللرقابة أهمية كبيرة في التحصيل الضريبي و تحقيق العدالة و المساواة فقد أجمع علماء المالية و الاقتصاد على أهمية الرقابة على الأموال العامة، ذلك أن الرقابة

[١٦] مهند محمد موسى العبيني، المرج السابق، ص١٣٧

[١٧] محمد حبيب نهاري، بوطالب عمار، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، ٢٠١٧، ص١٥

[١٨] محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،٢٠٠٣م، ص٢٩٢.

[١٩] مهند محمد موسى العبيني، المرج السابق، ص١٣٨

تمثل الضـــوابط التي تمنع التجاوزات، وتؤدي لأى المحافظة على الأموال العامة، و التي هي عصب الدولة الحديثة ووسيلتها لتحقيق التنمية و الرفاهية.[٢٠]

٥. تحقيق العدالة الضريبية:

من خلال توزيع العبء الضريبي بشكل عادل بين مختلف فئات المجتمع، وتجنب التمييز.[٢١]

فالعدالة الضريبية تعني أن يساهم كل أعضاء الجماعة في تحمل الأعباء العامة تبعاً للمقدرة التكليفية لكل منهم.[٢٢]

٦. بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين:

من خلال تعزيز التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين، وبناء علاقة مبنية على الثقة والشفافية.[٢٣]

٧. رفع كفاءة المؤسسات الضريبية:

[٢٠] محمد رسول العموري، الرقابة المالية العليا دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة دمشق، ط ١، ٢٠٠٥م، ص٥.
[٢١] مهند محمد موسى العبيني، المرج السابق، ص١٣٨
[٢٢] محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص١٦٢.
[٢٣] علي الصادق أحمد علي، فتح الرحمن الحسن منصور، دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي، مجلة. العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد الأول،٢٠١٣، ص١٤١

من خلال تطوير قدرات الموظفين، وتحسين الأداء المؤسسي، واعتماد أحدث التقنيات.[٢٤]

هذه الأهداف مجتمعة تساهم في بناء نظام ضريبي عادل وشفاف وفعال، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

ثانياً: أهمية الحوكمة الضريبية:

تظهر أهمية الحوكمة الضريبية باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدول. فهي تعمل كآلية فعالة لمنع الجرائم المالية مثل التهرب الضريبي وغسيل الأموال، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في الإجراءات الضريبية. كما تساهم في حماية حقوق جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الموظفين الحكوميين والمكلفين الضريبيين، وذلك من خلال ضمان تطبيق القوانين واللوائح بشكل عادل ومنصف.[٢٥]

بالاعتماد على ما سبق، يرى الباحث أن اهمية الحوكمة الضريبية تتجلى في النقاط الآتية:

[٢٤] مهند محمد موسى العبيني، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، المرجع السابق، ص١٣٧.

[٢٥] موسى، صالح آدم عبد الله، الحوكمة الضريبية وأثرها في زيادة جودة المعلومات المحاسبية) دراسة مي دانية على ديوان الضرائب (رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.٢٠١٩، ص٤٠.

١. مكافحة الفساد والتهرب الضريبي: تساهم الحوكمة الضريبية بشكل كبير في مكافحة مختلف أشكال الفساد المالي والإداري، مثل الغش والتحايل وتبييض الأموال والسرقة. كما أنها تعمل على الحد من التهرب الضـــريبي، مما يحافظ على حقوق الخزينة العامة.

٢. حماية حقوق المكلفين: تضـــمن الحوكمة الضـــريبية حماية حقوق جميع الأطراف المعنية بالعملية الضـــريبية، ســـواء كانوا موظفين حكوميين أو مكلفين ضـــريبياً أو ممثليهم القانونيين.

٣. تحسـين أداء الإدارة الضـريبية: تسـاهم الحوكمة الضـريبية في تحسـين أداء الإدارة الضـــريبية من خلال توفير بيئة عمل عادلة وشـفافة للموظفين، وتبسـيط الإجراءات الضريبية وتقليل البيروقراطية، وتعزيز الكفاءة والشفافية في اتخاذ القرارات.

٤. تعزيز الثقة في النظام الضـــريبي: تســـاهم الحوكمة الضـــريبية في تعزيز الثقة بين المكلفين الضـريبيين والحكومة، من خلال ضـمان العدالة والمسـاواة في تطبيق القانون الضريبي، ومكافحة التمييز والمحسوبية وتوفير آليات للشكاوى والاعتراضات.

٥. الاستقرار الاقتصادي: تساهم الحوكمة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة الإيرادات العامة، تقليل التكاليف الإدارية، وتحسين مناخ الاستثمار.

باختصـار، يمكن القول إن الحوكمة الضـريبية هي ركيزة أسـاسـية لبناء نظام ضـريبي عادل وشفاف وكفء، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي للمجتمع

ثالثاً: أطراف الحوكمة الضريبية:

تتكون منظومة الحوكمة الضـريبية من ثلاثة أطراف رئيسـية تتفاعل معًا لضـمان سـير العملية الضريبية بسلاسة:

١. الإطار التشريعي:

يشـمل جميع القوانين والمراسـيم التي تحدد أنواع الضـرائب، كيفية فرضـها، وحقوق وواجبات كل طرف في العملية الضريبية. هذا الإطار هو الأساس الذي تستند إليه الإدارة الضريبية في عملها.[٢٦]

٢. الإدارة الضريبية:

هي الجهة الحكومية المسـؤولة عن تطبيق وتنفيذ القوانين الضـريبية. تقوم الإدارة الضريبية بمهام عديدة[٢٧]، منها :

- حصر المكلفين الضريبيين.
- فحص الإقرارات الضريبية ومطابقتها مع الواقع العملي.
- تحصيل الضرائب المستحقة في مواعيدها.
- تقديم الاستشارات الضريبية للمكلفين.

[٢٦] نعيم فهيم حنا، نحو حوكمة النظام الضريبي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي العلمي الخامس حوكمة لشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٣٤

[٢٧] نعيم فهيم حنا، نحو حوكمة النظام الضريبي، المرجع السابق، ص ٣٥

٣. المجتمع الضريبي:

يشمل جميع الأفراد والشركات الذين يخضعون للقوانين الضريبية، سواء كانوا يدفعون الضرائب مباشرة أو غير مباشرة[٢٨]، فالمجتمع الضريبي يتضمن:

•الأفراد المكلفون بدفع الضريبة (الموظفين، أصحاب الأعمال..)

•الشركات (مساهمة، تضامن، توصية)

•المهنيون الذين يعملون في المجال الضريبي (محامون، محاسبون، مستشارون ضريبيون).

تتفاعل هذه الأطراف الثلاثة بشكل مستمر، حيث تقوم الإدارة الضريبية بتطبيق القوانين على المجتمع الضريبي، بينما يقوم المجتمع الضريبي بالامتثال للقوانين والتعاون مع الإدارة الضريبية. ويقوم الإطار التشريعي بتحديد الأطر العامة لهذه العلاقة وتنظيمها.

رابعاً: مرتكزات الحوكمة الضريبية:

ترتكز الحوكمة الضريبية على عدد من المرتكزات ، منها : [٢٩]

[٢٨] مهند محمد موسى العبيني، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، المرجع السابق، ص١٣٨

[٢٩] عبد الرحمن بكر، الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الإسراء الخاصة، الاردن، ٢٠١٤، ص ١٥.

١- العدالة والإنصـــاف: يجب أن يكون التشـــريع الضـــريبي عادلاً ومنصـــفًا في معاملته لجميع المكلفين، سواء كانوا أفرادًا أو شركات، وأن يضمن المساواة في التطبيق.

٢-إدارة المخاطر: على الإدارة الضـــريبية أن تتبنى نهجًا اســـتباقياً لإدارة المخاطر الضـريبية، مثل مخاطر الفحص، وتقلبات الأسـعار، وتصـاعد المنازعات، وذلك لضـمان استقرار الحصيلة الضريبية.

٣-الرقابة الذاتية والجودة: يجب تشـجيع الكيانات الخاضـعة للضـريبة على تطبيق أنظمة رقابة داخلية قوية لضـــمان جودة البيانات المالية والإدارية، مما يســـاهم في الحد من التلاعب والفساد.

٤-الوعي الضـــريبي: تســـاهم زيادة الوعي الضـــريبي لدى المكلفين في تحســـين الامتثال الطوعي للقوانين الضريبية، وتقليل الحاجة إلى تدخل الإدارة الضريبية.

٥-لتوازن بين الأهداف: يجب أن يكون النظام الضـــريبي متوازنًا، بحيث يحقق أهدافًا اقتصادية ومالية واجتماعية متعددة، مع التركيز على تحقيق أكبر فائدة للمجتمع.

٦-الرقابة الفعالة: يجب أن تتمتع الإدارة الضـــريبية بســـلطات كافية لفرض الرقابة على الأداء المالي للشركات، وحماية مصالح المساهمين، وضمان تحصيل الضرائب المستحقة.

٧-التشريع المتسق والمرن: يجب أن يكون التشريع الضريبي متسقًا وواضحًا، وأن يتسم بالمرونة الكافية للتكيف مع التغيرات الاقتصادية. كما يجب أن يراعي التشريع مبدأ التناسب بين المخالفة والعقوبة، وأن يقلل من الأعباء الإدارية على المكلفين.

المطلب الثاني: واقع تطبيق الحوكمة الضريبية في سورية

تشهد سورية، في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها، تحديات كبيرة في تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية. فالحرب الدائرة والانهيار الاقتصادي قد أضعفت البنية التحتية للدولة، وخلقت بيئة غير مستقرة يصعب فيها تطبيق أي إصلاحات. هذا المطلب يسعى إلى تحليل واقع تطبيق الحوكمة الضريبية في سوريا، وتحديد التحديات التي تواجهها، وآفاق المستقبل المحتملة.

الفرع الأول: واقع النظام الضريبي في سورية

لدراسة واقع النظام الضريبي في سورية وخاصة في ظل السنوات الأخيرة لابد من دراسة هيكلية النظام الضريبي في سورية وانعكاسات الأزمة على التشريعات والقوانين الضريبية فيها وفق التالي:

أولاً: تحليل هيكلية النظام الضريبي في سورية:

تتطلب التغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي تطويرًا مستمرًا للأنظمة الضريبية. يجب أن تكون الضرائب أداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال

معالجة التحديات الاقتصـــادية والاجتماعية، وتشـــجيع الاســـتثمار، وتحقيق العدالة الاجتماعية. يتطلب ذلك إجراء إصلاحات جذرية في النظم الضريبية الحالية لجعلها أكثر مرونة وكفاءة، وقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

يعكس النظام الضريبي السوري، بتنوعه وتعدد تشريعاته، تاريخه الطويل وتطوره عبر مراحل مختلفة. ومع ذلك، فإن هذا التنوع أدى إلى تعقيدات في النظام واختلافات في تطبيقه، مما يجعله أقل كفاءة وعدالة. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى إصلاح شامل للنظام الضريبي السوري لضمان المزيد من الوضوح والعدالة والكفاءة، إذ يعاني النظام الضريبي الســوري من اختلال في التوازن بين الأهداف؛ فبينما يقدم النظام إعفاءات ضــريبية كبيرة لتشــجيع الاســتثمار، إلا أنه يفتقر إلى العدالة والوضــوح في تطبيق القوانين. هذا التركيز المفرط على الجانب المالي على حساب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إصلاحًا شاملاً للنظام الضريبي لضمان كفاءته وعدالته.

ثانياً: انعكاسات الأزمة السورية على واقع النظام الضريبي السوري:

وقد كان للأزمة السورية (من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨) عدة انعكاسات سلبية أدت إلى زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسات المالية في البلاد ومنها:

١. الانعكاسات على بعض القوانين الضريبية والمراسيم الصادرة:

حيث تعددت القوانين والمراسيم التشريعية الضريبية وكثرت تبعا للظروف التي تمر بها البلاد، وأهمها:

- المرسوم التشريعي رقم ٤٢ لعام ٢٠١١ المتعلق بتعديل معدل الضريبة على الرواتب والأجور ورفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل إلى "١٠٠٠٠"، ثم رفع هذا الحد "١٥٠٠٠"، في المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لعام ٢٠١٥.
- المرسوم رقم ٤٠١ لعام ٢٠١١، الخاص بتعديل الرسوم الجمركية على بعض أنواع السيارات إلى ١٠٠٪ و١٥٠%
- القانون رقم ٢٧ لعام ٢٠١٣، المتضمن إعفاء شركات ومؤسسات القطاع العام من الرسوم الجمركية عن مستورداتها من المواد الغذائية الأساسية.
- القانون رقم ٨ لعام ٢٠١٧، المتضمن إعفاء منشآت المداجن والمباقر من ضريبة الدخل لمدة ٥ أعوام.

من الملاحظ أن السياسة الضريبية في سورية تواجه تحديات كبيرة في ظل الأزمة. فبينما تسعى الحكومة إلى زيادة الإيرادات من خلال فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، فإنها تواجه في الوقت نفسه ضغوطًا لتخفيف العبء الضريبي على المواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود. هذا التناقض يجعل من الصعب تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمويل الإنفاق الحكومي والحفاظ على القدرة الشرائية

للمواطنين.[٣٠]عدا ذلك أن كثرة التعديلات يؤدي بدوره إلى تعقيد و صعوبة تطبيق الضريبة من قبل المكلفين.

٢. الانعكاسات على الإيرادات الضريبية:

شهدت الإيرادات الضريبية في سورية تراجعًا مستمرًا منذ عام ٢٠١١، حيث انخفضت من٤٠٥ مليارات ليرة في عام ٢٠١٠ إلى ١٨٩ مليار ليرة في عام ٢٠١٣، أي بنسبة تجاوزت ٥٠%. وعلى الرغم من بعض التعافي الجزئي في الأعوام التالية، إلا أن هذه الإيرادات لم تعود إلى مستوياتها السابقة، مما أدى إلى تفاقم أزمة العجز في الموازنة العامة.[٣١]

٣. الانعكاسات على التهرب الضريبي:

شهد حجم التهرب الضريبي في سوريا زيادة ملحوظة خلال سنوات الأزمة، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى انتشار اقتصاد الظل.[٣٢]وتشير التقديرات إلى أن حجم التهرب الضريبي يتراوح بين ٤% و ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب التقديرات المختلفة، حيث قدر وزير المالية هذا الحجم بنحو ٤%، بينما تقدره أوساط اقتصادية

[٣٠] د. فاطمة الهندي، أثر الأزمة الاقتصادية، الحرب في الايرادات الضريبية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، مجلد ٣٧، العدد ٣، ٢٠٢١، ص ٤٥

[٣١] مادلين حاج خليل، علاقة الايرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية) دراسة تحليلية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١ رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٦، ص٧٢

[٣٢] د. فاطمة الهندي، أثر الأزمة الاقتصادية، الحرب في الايرادات الضريبية في سورية، ص٧١

أخرى بنسبة تتراوح بين ٨% و ١٥%.[٣٣] ويؤكد الباحث على أن ضعف الإطار القانوني لمكافحة التهرب الضريبي هو العامل الأساسي وراء انتشار هذه الظاهرة فالمكلف يستغل الفراغ التشريعي ليجد ذريعة للتهرب الضريبي فغياب التشريعات الكافية والصريحة، بالإضافة إلى عدم فعالية الآليات الرقابية وتنفيذ العقوبات يضعف من الغاية منها و هي ردع المكلف، بل يشجع المكلفين على التهرب من دفع الضرائب.

بالاعتماد على ما سبق يمكننا استخلاص أهم سمات النظام الضريبي الحالي في سورية . من وجهة نظر الباحث . والتي يمكن تلخيصها ب:

١. انخفاض الإيرادات الضريبية:

يعاني النظام من تراجع كبير في الإيرادات الضريبية نتيجة تدهور النشاط الاقتصادي وزيادة التهرب الضريبي

٢. انتشار التهرب الضريبي:

يشكل التهرب الضريبي مشكلة كبيرة في سورية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها ضعف الرقابة، وتعدد العملات، ووجود اقتصاد موازٍ كبير بالإضافة إلى انتشار الاقتصاد

[٣٣] عبد الرزاق حساني، السياسية المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٩، العدد٣، ٢٠١٣، ص ٢٧٠.

الذي لا يخضع للضريبة وفق القوانين الضريبية كإعطاء الدروس الخصوصية والبيع على البسطات وغيرها.

يضاف إلى ذلك سوء التنظيم السياسي ، فسوء التنظيم السياسي عادةً ما يكون سبب رئيسي لانتشار ظاهرة التهرب الضريبي.[٣٤]

٣. نقص الشفافية:

يفتقر النظام إلى الشـفافية، مما يجعل من الصـعب على المواطنين والشـركات فهم حقوقهم وواجباتهم الضـريبية، ولما أن الشـفافية هي أسـاس الإدارة الرشـيدة ونجاحها في تحقيق غاياتها، فإن غياب الشفافية يسيء إلى سمعة النظام الضريبي وعدم شرعيته وعدم شرعية الحوكمة المطبقة من قبله حتى.

٤. التأثر بالسياسة وتغير القوانين بشكل متكرر:

تتأثر القوانين الضـريبية بالتغيرات السـياسـية، مما يخلق عدم اسـتقرار في النظام الضريبي ويجعل من الصعب التخطيط للأعمال.

بشكل عام، يمكن القول إن النظام الضريبي السوري يعاني من العديد من التحديات، والتي تتطلب جهودًا كبيرة لإصلاحه وتطويره.

[٣٤] يونس احمد البطريق، اصول المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥، ص ١٢٣.

الفرع الثاني: معوقات الحوكمة الضـــريبية في ســـورية ودور التكنولوجيا في تحســـين تطبيقها

أولاً: التحديات التي تواجه الحوكمة الضريبية في سورية:

تعد الحوكمة الضريبية في سوريا، كغيرها من الدول التي تمر بظروف استثنائية، مســـألة بالغة التعقيد وتواجه مجموعة واســـعة من التحديات. هذه التحديات تتشـــابك مع بعضـــها البعض، وتؤثر بشـــكل مباشـــر على كفاءة النظام الضـــريبي، وجمع الإيرادات، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين. ومن أبرز هذه التحديات:

١. التحديات الهيكلية:

- النزاع المسلح وتداعياته:

– تدمير البنية التحتية:

أدى النزاع إلى تدمير كبير للبنية التحتية، بما في ذلك المباني الحكومية والمؤسسات الضريبية، مما صعب عمليات جمع الضرائب وتسجيل المكلفين.

– النزوح والتشرد:

أدى النزوح والتشـرد إلى تشـتت السـكان وتغيير الأنماط الاقتصـادية، مما جعل من الصعب تتبع الدخول وتحصيل الضرائب.

- الاقتصاد غير الرسمي:

أدى النزاع إلى ازدهار الاقتصاد غير الرسمي، حيث يلجأ الكثيرون إلى أنشطة غير مسجلة وفق القانون الضريبي ولا تخضع للضريبة لتأمين لقمة العيش، مما يقلل من قاعدة الضرائب.

• تعقيد النظام الضريبي:

ومن أهم أسباب تعقيد النظام الضريبي في سورية:

– القوانين المعقدة: يعاني النظام الضريبي السوري من تعقيد كبير في القوانين الضريبية، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي ويجعل من الصعب على المكلفين فهم التزاماتهم الضريبية.[٣٥]فكثرة القوانين الضريبية و تعديلاتها يكثر من التأويلات لتفسيرها و تطبيقها و يخلق جواً للفساد الإداري و ثغرات يسرع المكلف لاستغلالها و بالتالي زيادة التهرب الضريبي.

– تعدد الجهات المعنية: تتعدد الجهات المعنية بجمع الضرائب، مما يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات وتشتت الجهود، ويصعب من عملية الرقابة والتقييم.[٣٦]

[٣٥] عدي ابراهيم، أثر تعقد النظام الضريبي في التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق للأبحاث الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣١، العدد١ ،٢٠١٥، ص ٧٠

[٣٦] عدي ابراهيم، إثر تعقد النظام الضريبي في التهرب الضريبي، المرجع السابق، ص ٧٠.

٢. التحديات الاقتصادية:

- تراجع النشاط الاقتصادي: أدى النزاع إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، مما قلل من القاعدة الضريبية وتسبب في انخفاض الإيرادات الحكومية.[٣٧]

بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية ونخرت بنيانه وأنهكت الاقتصاد، وهذا اتجهت بوصلة اهتمام الحكومة إلى تأمين الاحتياجات الأساسية للأفراد وضعف أداء الرقابة بل تعثر في أغلب المجالات وبالتالي قلت الإيرادات العامة.

- تضخم العملة: أدى التضخم المتزايد إلى تآكل القيمة الشرائية للعملة، مما يجعل من الصعب تحديد قيمة الدخول والأصول بدقة لأغراض الضريبة.[٣٨]
- التهرب الضريبي: يلجأ الكثير من المكلفين إلى التهرب الضريبي لتجنب دفع الضرائب في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، فالإنسان بطبعه يفضل مصلحته على مصلحة الغير، عدا ذلك كثرة الثغرات التشريعية وضعف كفاءة المؤسسات الرقابية في ظل ما تخلفه النزاعات المسلحة.

٣. التحديات المؤسسية:

[٣٧] د. فاطمة هندي، إثر الأزمة الاقتصادية الحرب في الايرادات الضريبية في سورية، المرجع السابق، ص ٤٥
[٣٨] عبد الرزاق حساني، السياسية المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، المرجع السابق، ص ٢٧٣.

- نقص الكفاءات: تعاني الإدارة الضريبية من نقص في الكفاءات والموظفين المدربين، مما يؤثر على كفاءة النظام الضريبي.[٣٩]
- ضعف الأنظمة المعلوماتية: تعتمد الإدارة الضريبية على أنظمة معلوماتية قديمة وغير فعالة، مما يعرقل عملية جمع البيانات وتحليلها.[٤٠]
- غياب التخطيط الاستراتيجي: حيث أن غياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد للإدارة الضريبية يجعل من الصعب مواجهة التحديات المتغيرة.[٤١]

٤. التحديات الاجتماعية:

ضعف الوعي الضريبي حيث يعاني المواطنون من ضعف الوعي بأهمية الضرائب ودورها في تمويل الخدمات العامة، ولاسيما أنه لا توجد حتى الآن دعامة إعلامية تبين ضخامة الأعمال التي تقوم بها الضريبة وأهميتها بالنسبة للأفراد ومستقبلهم ورفاهيتهم.

فضعف الوعي الضريبي يؤدي إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي بين فئات المجتمع.[٤٢]

[٣٩] عبد الرزاق حساني، السياسية المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، المرجع السابق، ص ٢٧٠.
[٤٠] عدي ابراهيم، أثر تعقد النظام الضريبي في التهرب الضريبي، المرجع السابق، ص ٧٤
[٤١] مادلين حاج خليل، علاقة الايرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية، المرجع السابق، ص ١٢٩.
[٤٢] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الاول، ط١، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩، ص ١٨١

ثانياً: دور التكنولوجيا في تحسين تطبيق الحوكمة الضريبية في سورية:

تُعد التكنولوجيا عاملاً حاسمًا في تحسين كفاءة وفعالية أنظمة الحوكمة الضريبية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في ظل التحديات التي تواجهها الدول النامية مثل سورية. وسنقدم الآن بعض الأدوار الرئيسية التي تلعبها التكنولوجيا في هذا المجال – بالاستفادة من التجارب الناجحة للدول التي اعتمدت على التكنولوجيا في تعزيز نظام الحوكمة الضريبية . وهي:

١. أتمتة العمليات:

حيث تؤدي أتمتة العمليات إلى تبسيط عملية تسجيل المكلفين ، و تحديث بياناتهم بشكل آلي ، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويختصر الوقت والجهد ، و إجراء الحسابات الضريبية بدقة وسرعة، وتجنب الأخطاء الحسابية ، بالإضافة إلى توفير نماذج إلكترونية للإقرارات الضريبية وتسهيل عملية إعدادها وتقديمها ، و توفير قنوات دفع إلكترونية آمنة وسريعة، مما يشجع على الامتثال الضريبي.[٤٣]

٢- تحليل البيانات:

[٤٣] د المباركة سالم العماري، د. حسني رمضان الشتيوي، حوكمة النظام الضريبي ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩، ص٥٥٩

يساعد تحليل البيانات على كشف التهرب الضريبي من خلال استخدام تقنيات التحليل الضخمة للبيانات (Big Data) لكشف الأنماط المشبوهة في البيانات الضريبية وتحديد المخاطر المحتملة، و تقييم المخاطر الضريبية بشكل أكثر دقة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن عمليات التدقيق والتحقيق ، و تزويد صناع القرار بالبيانات والتحليلات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات الضريبية.[٤٤]

٣. تعزيز الشفافية:

وذلك عن طريق نشر المعلومات الضريبية بشكل شفاف على الإنترنت، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين.[٤٥]فالمكلف عندما يكون على دراية كاملة بالسياسة الإنفاقية للدولة و ما تحققه الضريبة من غايات يجد حافزاً يدفعه نحو الالتزام الضريبي و دفع الضريبة.

٤. تسهيل التواصل:

[٤٤] مشهور احمد، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، ٢٠٠٧، ص ١٥٦.
[٤٥] محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تسمسيليت، الجزائر، ٢٠٢١، ص٣٠٠

يتم تسهيل التواصل من خلال توفير بوابات إلكترونية تتيح للمكلفين التواصل مع الإدارة الضريبية بشكل مباشر وطرح استفساراتهم ، و تقديم دعم فني للعملاء عبر الإنترنت، مما يقلل من الحاجة إلى زيارة المكاتب الضريبية.[٤٦]

بالاعتماد على ما سبق، يرى الباحث أن التكنولوجيا أداة قوية لتحسين الحوكمة الضريبية في سورية، ولكن يجب أن يتم استخدامها بشكل مدروس ومتكامل مع الإصلاحات المؤسسية والقانونية والعمل على تدريب كادر يتمتع بالقدرات المطلوبة من خلال إجراء الدورات وتأهيل القدرات البشرية، فمن خلال الاستثمار في التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية، يمكن لسورية تحقيق نظام ضريبي أكثر كفاءة وعادلة.

الخاتمة:

إن مسيرة إصلاح النظام الضريبي في سورية هي رحلة طويلة وشاقة، تتطلب جهودًا متواصلة وتعاونًا بين مختلف الأطراف. قد تواجه هذه الرحلة العديد من التحديات والعقبات، ولكنها تبقى ضرورية لبناء مستقبل أفضل لسورية، فالحوكمة الضريبية ليست

[٤٦] محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين، المرجع السابق، ص٣٠٢

وجهة نهائية، بل هي عملية مستمرة تتطلب التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد خلصت في نهاية بحثي إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أبينها على الشكل الآتي:

النتائج:

١. تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في سورية يعاني من ضعف كبير، ويعود ذلك إلى عدة عوامل كالفساد والتهرب الضريبي وقلة الوعي الضريبي لدى الأفراد، والازمة التي عانت منها سورية وآثارها على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية و ... إلخ.

٢. كان للأزمة السورية دور كبير في تدهور النظام الضريبي، فقد أدت الأزمة إلى تدمير البنية التحتية وهجرة الكفاءات ورؤوس الأموال وغياب الاستثمارات الأجنبية في سورية وغيرها الكثير من الانعكاسات التي أثرت سلباً على النظام الضريبي.

٣. إن ضعف الحوكمة الضريبية أثر سلباً على الاقتصاد السوري، كتراجع الإيرادات العامة، وتراجع الاستثمار.

٤. الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا سيكون له دور كبير في تحقيق الاستفادة المثلى من نظام الحوكمة الضريبية.

التوصيات:

١. يجب العمل على زيادة الشفافية في الإجراءات الضريبية ونشر المعلومات الضريبية بشكل دوري. كما يجب محاسبة المسؤولين عن أي مخالفات ضريبية.

٢. العمل على تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في المؤسسات الضريبية لتزويدهم بالمهارات اللازمة لتطبيق القوانين واللوائح الضريبية.

٣. التوجه نحو تبسيط الإجراءات الضريبية لتقليل الأعباء الإدارية على المكلفين.

٤. العمل على توسيع قاعدة المكلفين الضريبيين لتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية.

٥. الاهتمام أكثر بموضوع تحديث التشريعات الضريبية لتتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية وتلبية احتياجات الدولة وصياغة القوانين الضريبية بشكل واضح يسهل على جميع المكلفين فهمها فقد تتفاوت مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب العامة:

- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الاول، ط١، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩.
- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،٢٠٠٣م.

- محمد رسول العموري، الرقابة المالية العليا دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعة دمشق، ط ١، ٢٠٠٥م.
- يونس احمد البطريق، اصول المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.

ثانيا: الرسائل العلمية والمذكرات:

- عبد الرحمن بكر، الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الإسراء الخاصة، الاردن، ٢٠١٤.
- فايزة بوخلوف، أثر الحوكمة الجبائية على سياسية الإنفاق الجبائي في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،٢٠١٧.
- كنزة براهمة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر ٢٠١٤.
- يوسف حسن، عثمان جعفر، دور الحوكمة الضريبية في زيادة جودة التقارير المالية لضمان زيادة مستوى الالتزام الضريبي للممولين، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠١٧.

- مادلين حاج خليل، علاقة الايرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية دراسة تحليلية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٦.
- محمد البشير، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،٢٠١٧.
- محمد حبيب نهاري، بوطالب عمار، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، ٢٠١٧.
- موسى صالح، آدم عبد الله، الحوكمة الضريبية وأثرها في زيادة جودة المعلومات المحاسبية دراسة مي دانية على ديوان الضرائب، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.٢٠١٩.
- يونس جعادي، تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الرياضية، مذكرة ماستر في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،٢٠١٧.

ثالثاً: المجلات العلمية:

- عبد الرزاق حساني، السياسية المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٩، العدد٣، ٢٠١٣.
- عدي ابراهيم، أثر تعقد النظام الضريبي في التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق للأبحاث الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣١، العدد١ ،٢٠١٥.
- د. فاطمة الهندي، أثر الأزمة الاقتصادية، الحرب في الايرادات الضريبية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، مجلد ٣٧، العدد ٣، ٢٠٢١.
- مهند محمد موسى العبيني، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والأربعون، ٢٠١٥.

رابعاً: المؤتمرات:

- أسامة عبد الخالق، العلاقة التأثيرية المتبادلة والمتكاملة بين كل من الحوكمة الضريبية وحوكمة الشركات وأثرها على تصحيح مسار منظومة العمل المحاسبية والضريبية، بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبي الثاني عشر للجمعية المصرية العامة والضرائب، القاهرة،٢٠٠٧.

- د المباركة سالم العماري، د. حسني رمضان الشتيوي، حوكمة النظام الضريبي ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩.
- بوعلام ولهي، نحو مساهمة علمية لتفعيل الحوكمة الضريبية لضبط الأداء المالي والمحاسبي للشركات، حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية "تجربة الأسواق الناشئة"، ورقة مقدمة ضمن فعليات المؤتمر الثالث للعلوم المالية. والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن،٢٠١٣.
- فاطمة الزهراء طاهري، سيساوي سهام، "دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة السوق المالية"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني، جامعة محمد. خيضر، بسكرة، ٢٠١٢.
- محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تسمسيليت، الجزائر، ٢٠٢١.
- مشهور احمد، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، ٢٠٠٧.

- مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، حوكمة الشـركات كآلية للحد من الفسـاد المالي والإداري، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني، جامعة محمد خيضر، بسكرة،٢٠١٢
- نعيم فهيم حنا، نحو حوكمة النظام الضـــريبي، بحث مقدم للمؤتمر الســـنوي العلمي الخامس حوكمة لشـركات وأبعادها المحاسـبية والإدارية والاقتصـادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٥.

خامساً: المراجع الاجنبية:

- Alessandro Giosioll- The Dimensions of Fixal Governance as The cornerstone of public Finance Sustqinability: A General Framework, J. Of public Budgeting, Accounting & Financial Management, 26(1), 94-139. (SPRING 2014).